هذا نص بإضافة حضر إلى موت، وذكر أبو الفتح عن أبي عمرو الشيباني أنه حكى في حضرموت حضرموت بضم الميم كعضرفوط ولم يذكر فيه صرفا ولا تركه.

وينبغي أن ينصرف لأنه قد دخل في مثال المفردات ولا علة فيه، وقال أبو الحسن: من قال الخازباز بفتح الأول وكسر الثاني جعله اسماً غير متمكن فبناه على الكسر وكذا الخازباز بكسرهما.

باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو:

يبدأ ابن خروف بتلخيص عام لهذا الباب، قال: أسماء هذا الباب على قسمين منقوصة ومقصورة وبدأ ببيان حكمها[1] في بابيهما ثم بيان التسمية بها فحكم جميع المقصور فيه بعد التسمية كحكمة قبلها، ما كان منه متصرفاً لحقه التنوين وحذفت الألف كعصا ورحا وما كان غير متصرف لم يلحقه تنوين وثبتت الألف في الوصل والوقف كحبلى وعذارى فإذا وقفت على المنون منه فسيبويه يحذف التنوين في النصب والرفع والخفض ويرد الألف المحذوفة،

= ومنها الخزباز كسربال ومنها الخازباء مثل القاصعاء.

الزجاج 106، شرح المفصل 1/65

ويتوسع ابن الخشاب في شرح اضرب هذه المركبات يقول: لك في هذه الأسماء المركبة للبناء للتركيب كخمسة عشر فيكون آخر الإسمين مفتوحين على كل حال ولك بناء الأول على الفتح وإجراء الثاني مجرى تاء التأنيث كحضرموت ولك أن تضيف الأول إلى الثاني فإن شئت فتحت آخر الثاني على كل حال فأجريته مجرى ما لا ينصرف وإن شئت صرفته.

المرتجل 94 المقتضب 4/21

(1) بين الزجاج حكمها غاية البيان فقال: كل ما كان آخره ياء مكسور ما قبلها أو كان آخره واو مكسور ما قبلها أو مضموم ما قبلها كسرت وأبدلت منها ياء وحذفت هذه الياء وصرفت في هذا الباب كل ما كان لا ينصرف، تصرفه في حال الرفع والجر وتمنعه الصرف في حال النصب.

الزجاج 111